م36

a.alsalleh@yahoo.com
د.عبدالهادي عبدالحميد الصالح

هو من أسس الإرهاب

«آرثر جيمس بلفور» وزير الخارجية ورئيس الوزراء الأسبق الانجليزي (1848 ـ 1930) أسس إرهاب الدولة في الشرق الأوسط، عندما وعد الصهاينة بإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين 2/11/1917، ولو بالقوة والنار!
وبالفعل خلف مئات الآلاف من القتلى والجرحى، وشرد أضعافا منهم من أراضيهم وبيوتهم الى الشتات، ولاتزال مآسي الفلسطينيين ماثلة إلى اليوم.
يقابل ذلك حروب عربية فاشلة ومساومات وخيانات واعترافات وانبطاحات مذلة، تحت رعاية أممية رسمية، قلبت فيها الموازين، حتى أصبح الغاصب المعتدي شريفا، والمقاومة الحقة في قائمة الإرهاب! بل واخترعوا عصابات تبث الفرقة الطائفية، وتزرع الخوف والهلع وتحت مسميات إسلامية مزيفة ! لإشغال الأمة في نفسها، والعمل على تفتيتها، حتى انقلب السحر على الساحر، فانكوت بلاد بلفور ومن ساندها بذات الإرهاب!
ورغم ذلك، فإن قوما على المحجة البيضاء لا زالوا على وعد الله بنصر المستضعفين على المستكبرين، وان الله تعالى سيخلفهم في الارض، فقد أعادوا الأمل الى الامة، بالكلمة الشجاعة المنصفة، وبالمقاومة الباسلة الحرة، رغم كل الجهود المؤسفة التي تحاول تشويه صورتها الناصعة، لكن الارض حتما ووعدا في كل الكتب السماوية ستنتصر لعباد الله الصالحين.

نقش القلم

محمد عبدالحميد الجاسم الصقر

نداء لروضة الضياء بمشرف ق3!

هل يعقل ما يحصل للشهر الثاني منذ بداية العام الدراسي لفلذات الأكباد أطفالا وهيئة تعليمية وادارة مغلوبة على أمرها لإيجاد بدائل لتعطل تكييف فصولها ومكاتبها وصالاتها بهذا الجو الخانق، وردود الإدارات العليا بالوزارة أن الإشكال في العقود مع الشركات المعنية بهذه الخدمة وتعطل تجديدها، أليس هناك بديل عنده ذمة للرفق بالبشر داخل، اسوارها، وفصولها ومكاتبها، الساخنة، ليلها، ونهارها؟! منذ بداية هذا العام التعيس بحرارة استقباله لهم، وأولياء أمورهم القابلين للانفجار من هذا الاستهتار بمشاعر الجميع،الأطفال ومدرساتهم والادارة وترجياتهم بعد التهديد من فرسان الوزارة لو استعانوا بغيرهم كالجمعية التعاونية او أصحاب الخير داخل وخارج مشرف، لإنقاذهم! هل يعقل هذا الأمر يا عيال الحلال لهذا الأمر المدير الكبير والأطفال ناعمي العود والأظافر ومربياتهم تعليما، وتعود الصبر والتحمل. لوكان مكانهم قيادي منصف بمكاتب وزارة التربية، ما تحمل قسوة التعليم الساخن كأجواء روضتهم «الضياء» الخافت بغفلة وزارة محترمة تدرك ما يحصل! وردودها: وسعوا صدوركم لتتيسر أموركم بعقد منصف لشركة متمردة ووزارة محتاره! حرام عليكم،كحرمة شهركم هذا بوطنكم هذا المبتلى بكم، يا اهل النخوة، ويا ايها الاخوة، نوابا، وحكومة رحيمة، ترفقوا بأحوالهم، وأمثالهم اليوم ودوم! بسلامتكم.

شرارة قلم

hassankuw@hotmail.com
حسن الهداد الشمري

13جنسية من الشهداء في بلد الإنسانية

الكويت بلد الإنسانية، بات هذا العنوان الأممي وسام شرف على صدر كل مواطن ومقيم يعيش على أرضها الكريمة الطيبة.
بلا شك ان هذا التنصيب المشرف والمستحق لم يأت من فراغ، وليس بالصدفة أو جاء كصدقة أو مجاملة من قبل الأمم المتحدة بقدر ما هو استحقاق بجدارة لبلد مواقفه النبيلة تمثل أهمية أمام العالم ككل، الكويت دائما سباقة بأفعال الخير وعلى مدى سنوات طويلة قامت بوضع كل إمكانياتها لمساعدة المحتاجين والعمل على انتشالهم من ساحات الفقر في شتى دول العالم.
فالكل هنا وهناك.. يعلم أن أجنحة الخير الكويتية دائما وما زالت تحلق في سماء البلدان الفقيرة فضلا عن مواقف الكويت المتمثلة بحكمة وحنكة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد «حفظة الله ورعاه» التي دائما تكرس أهدافها لصناعة السلام والأمن والأمان في كل مكان، حتى وصفت الكويت بطائر السلام في المنطقة، وسريعا ما انهالت عليها التبريكات والإشادات من الجميع، وهذا كان بمنزلة دعم لمواقفها الإنسانية الكبيرة ناهيك عن سياستها المتزنة التي أسست مفهوم أهمية نشر التعاون والسلام والأمان في المنطقة.
أثناء حديثي عن دور الكويت الإنساني، ذكر لي أحد الأصدقاء بأن عشق الكويت لا يقتصر على أهلها فحسب بل يمتد لكل من يعيش في أحضانها.
معللا ذلك بأنه إبان الغزو العراقي الغاشم هناك جنسيات مختلفة من غير الكويتيين دافعوا عن الكويت واستشهدوا من اجلها ليقينهم بأن هذا وطنهم الذي عزهم وأكرمهم بحياة كريمة.
وحسب الإحصائيات في مكتب الشهيد التابع للديوان الأميري، فإن الشهداء غير الكويتيين قد يمثلون 13 جنسية مختلفة، وتلك الجنسيات كالتالي «غير محددي الجنسية البدون، السعودية، الأردن، البحرين، لبنان، مصر، العراق، الهند، اليمن، باكستان، سورية، عمان، إيران».
وبأوامر سامية وجهود الديوان الأميري المتمثل في مكتب الشهيد تم تسجيل هؤلاء شهداء معتمدين تشمل اسرهم الرعاية، كما أنه تم تدوين تضحياتهم وبطولاتهم والعمل على نشرها بجانب اخوانهم الشهداء الكويتيين، فإن تضحية هؤلاء بالغالي والنفيس من اجل وطنهم الثاني يؤكد وفاءهم، ويترجم حقيقة بأن هذا البلد يستحق التضحية ليس فقط من أهله بقدر ما يستحقها من كل من يعيش على أرضه.
هناك كثيرون هم ممن لا يعلمون بتضحيات تلك الجنسيات ورعاية الديوان لتخليد ذكراهم، فالكويت حقا بلد الإنسانية ومازالت تبحر في أعماق العالم لنشر الخير ومحاربة الفقر وتدوين السلام ورد الجميل من شيمها.
في الختام: نقول إن الكويت منارة سلام تضيء بخيراتها وكرمها للكل، الأمر الذي انعكس إيجابا على الحب والإخلاص الذي نتج عن تضحية أكثر من 13 جنسية عربية وآسيوية، وهذا دليل بأن بلد الإنسانية بلد ليس للكويتيين فحسب بقدر ما هو بلد للجميع.

بلا قناع

katebkom@gmail.com
صالح الشايجي

إنّي أدقّ الجرس

(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا).
سورة المائدة الآية الثالثة.
ذلك قول الله في القرآن وهو قول واضح وصريح، فلقد أكمل الله دينه، فلا مزيد بعد الله ولا متقول ولا متطفل.
الدين دين الله للبشر وليس دين البشر للبشر، ولا هو دين الله والبشر للبشر، فمن قال بذلك القول الأخير فقد أشرك شركا صريحا.
إذن هو دين الله خالصا مخلصا مكتملا لا نقص فيه ولا مثلبة.
وهذا ما يجب أن يقطع الطريق أمام كل من حاول أن يزيد من اجتهاده البشري فيضع شروحا وتفاسير ويقوم بناء على تلك الاجتهادات والشروح والتفاسير البشرية القابلة للخطأ والميالة مع الهوى من يشرع ويقنن ويحدد الصواب من الخطأ والحلال والحرام ويفتي في شؤون الناس ومصائر الأمم.
في ذلك تعد على الدين المكتمل الذي أعلم الله الأمة باكتماله وتمامه، وهو بذلك ينهى عباده من الافتراء عليه والزيادة والإضافة وكذلك الحذف والتنقيص.
ولكن ومع شديد الأسف لم يلتفت أحد من أمم المسلمين في عصورهم عامة وعهودهم كافة لذلك الأمر، فشرع الكثيرون وبالذات من غير العرب بالغوص في قلب الدين وتقليبه والتنقيب فيه وكأنما هم يبحثون عن نقص فيسدوه، فراحوا يشرقون ويغربون في الشرح والتفسير والتشريع وكثر المفسرون وتزاحمت التفاسير حتى جعلوا من كتاب الله أحجيات وألغازا، وما هو كذلك، بل هو يسر ولين ووضوح.
لقد أخذتنا تلك التدخلات البشرية فيما خطه الله بكتابه إلى ويلات وحروب وتطاحن وتشاحن وبغضاء وتناحر.
لقد غدت أمة المسلمين شيعا وفرقا وجماعات مشتتة بسبب تدخل أولئك الأقدمين الذين خاضوا في بحر محصن من الله ولم يكن يجدر بهم خوضه ولا يحق لهم الاقتراب منه والا الاجتهاد فيه.
ويتعين على الحكومات الإسلامية اليوم التدخل لنسف كل ما سيق من اجتهادات من اجتهدوا في أزمنتهم يوم لم يتنبه أحد لحرمة الاقتراب من قدسية كلام الله والسماح بتشمير الأكمام والغوص داخل النص المقدس ليخضعوه لأفهامهم البشرية الناقصة بالضرورة عن الاكتمال الرباني.
هو فرض عين على كل حكومة مسلمة أن تصون كتاب الله وتعلي قدسيته.

«الشباب هم الثروة الحقيقية»

الشيخة حصة الحمود السالم

كانت الكويت الدولة الخليجية الثانية بعد الامارات العربية المتحدة في تبني الرؤية الاقتصادية للاقتصاد غير النفطي أو بمعنى أدق وأكثر وضوحا اقتصاد مرحلة ما بعد النفط وذلك وفق الخطة الاقتصادية المعروفة برؤية 2035.
ولا شك أن الامارات لها السبق والريادة حتى الآن في تحويل اقتصادها لاقتصاد غير نفطي وتسير بخطى ثابتة في هذا المسار وهي التجربة التي حازت اعجاب كل دول العالم وأصبحت قدوة لغيرها ومركزا عالميا لجذب الاستثمار وخاصة السياحي والعقاري، ولعل أهم مكاسب هذه التجربة العظيمة هي خلق كوادر وطنية في كل المجالات تشكل مع الوافدين نموذجا رائعا في العمل والتفاني.
لذلك عندما نتحدث هنا في الكويت عن رؤية مستقبلية لاقتصاد غير نفطي يجب أن نضع الخطط الحقيقية الواقعية المستلهمة من تجارب الآخرين والتي أهمها أن يكون الشعب الكويتي بكل أطيافه هو نواة أي تنمية وتطوير، ولن يتحقق أي شيء الا بمشاركة فعالة من أبناء هذا الوطن وخاصة شبابه من خلال فتح المجال لأفكارهم وابداعاتهم واشراكهم في هذه الخطة المصيرية للاقتصاد الوطني.
والحقيقة أن ما تم انجازه من هذه الرؤية حتى الآن بعد سبع سنوات من طرحها هو عمل عظيم فيما يخص البنية التحتية من شبكة طرق وجسور وتوسعة الطاقة الاستيعابية لمطار الكويت ومشاريع الطاقة والتي سيتم طرح أسهم احداها للاكتتاب العام كشراكة بين القطاعين العام والخاص في الربع الأول من 2018 بنسبة 50٪ لكل قطاع وهو مشروع شركة الزور الشمالية للطاقة (توليد كهرباء/ تحلية المياه) وهي خطوة جيدة من الحكومة لإشراك الشعب الكويتي في خطط التنمية والاستفادة من الناتج والربح من خلال شراء أسهم في الشركة.
كل ما سبق جيد ومقبول ومفيد مستقبلا، ولكن هذا كله لن يجعلنا نتخطى مرحلة الاقتصاد النفطي لأن ما يتم الآن هو تمويل مشاريع وتحالف شركات في القطاع الخاص، وأننا اذا أردنا حقا أن نجعل الكويت مركزا ماليا واقتصاديا يجب أن نهتم بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة وتوعية الشعب الكويتي بأهميتها ليكونوا بحق مشاركين بجدية في هذه الخطة بدلا من انتظار الوظائف الحكومية الخدمية غير الانتاجية.
يجب أن تتغير هذه الثقافة الخدمية الى ثقافة انتاجية ولنأخذ عبرة من الاقتصادات الناشئة لدول كالصين والهند والبرازيل، مشاريع الجذب السياحي والتي ستجلب معاها الاستثمار العقاري، كذلك البحث العلمي والاستثمار في التعليم من خلال مدينة للبحث العلمي والاهتمام بعلوم البرمجة والتي غزت العالم تقريبا.
خلاصة الكلام أن أساس هذه الرؤية هي تحويل المواطن الكويتي الى مواطن منتج مشارك واقعيا لا موظف حكومي مستهلك، هذه الرؤية المستقبلية للاقتصاد غير النفطي هي الاختبار الحقيقي لمعنى الانتماء والارادة الوطنية وهو أن يتشارك المواطن مع الوافد في تحقيق قيمة ايجابية من انتاج حقيقي يكون مردوده عظيم على شخصية وثقافة المواطن الكويتي أولا قبل كل شيء، وما دون ذلك هو أمر يسير تحقيقه.

جدران ورقية

Twitter @Dr_ghaziotaibi
د.غازي العتيبي

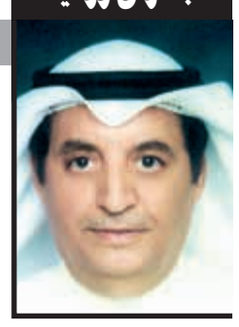

استقالة الحكومة حلقة مفقودة وأملنا في جابر المبارك يصحح الصورة

بعدما حل المجلس، واستقالت الحكومة، اصبح هناك سؤال يدور في عقل كل مواطن حر، يعشق هذه الأرض: ما فائدة الاستجواب إذا كان لا يضر ولا ينفع؟ وما فائدة التحقيق إذا كان فقط لرصد السلبيات التي تحصل؟
غياب الضوء الذي نسلطه على الأولويات هو ما جعلنا نتقوقع داخل دائرة حوار، تشمل تشكيك، وفقد ثقة، وتتعاطى من منظور مطالب الشعب، التي لو ابصرنا حقا لوجدنا انها بنيت على محسوبيات، تنال من الطرفين، ولم تتقدم خطوة واحده للأمام في صنع أي فرق يذكر على مر الاستجوابات في تاريخ الحكومة. لابد ان يكون الاستجواب جواب، وليس إدانة، ومثل هذا التصرف للأسف ضيق الأفق، وجعلنا من دون أعمدة، ترفع سقف الحوار، أو تجعل المطالب تأخذ منحى التحسين، أو تبصر النور من جديد، وليست شخصية هدفها الإدانة لمجرد التشكيك، فحين تستقيل الحكومة يعني انها وصلت لدرجة من عدم الارتياح في التعامل، واصبح النزاع هو السائد، والاستجواب مبني فقط على الاتهام المتبادل، وليس البحث، والنقاش، فتغيب المهنية عن مسارها الصحيح، ولا تجد سوى الاستقالة حلا أمامها، فالحكومة مهما كان لديها من اخطاء، فهي سجلات تشريع، يكتبها كل من يتعين فيها، بحسب ما هو متاح، وتغيب النقلة النوعيه فيها مع ازدياد حجم المسؤوليات، والمطالبات، وما لابد ان نتوقف عنده هو ان نعطيها الوقت لمناقشة ما هو دارج من قضايا مهمة، وبناء الحلول معها، فدوامة الاستجوابات تطيل الوقت، وتأخذ معها جزءا كبيرا من الانتاجية التي لابد ان نلتفت اليها، لابد ان نغير عقلية المحاسبة، ونجعلها إدارة للأولويات، وتصعيد القرار بما يتناسب مع الاحتياج، فأنت مخطئ، وانت مقصر، لا تخلف سوى الكثير من اللغط، وفقد الثقة بين الحكومة، والشعب، لكن الدراسة الجدولية، والمتابعة المستمرة من قبل النواب المبنية على ما تحقق، وما نحتاج فيه إنجاز، أكثر من مواطن التقصير التي لا تودي ولا تجيب. تخلق وعيا جديدا عند كل من النائب، والوزير.
ملاحظه مهمة: كل من يرمي اللوم يغرق، وما يعوم، وكل من يعطي فرصة للنور يقدر يشوف.
كلنا أمل في سمو الشيخ جابر المبارك في تشكيل حكومة جديدة، وتوجيه ملاحظات سديدة، تدعم مسيرة هذا المجلس، وتعيد تأسيسه بما يواكب ما نراه اليوم، وتعيد الأمور لنصابها الصحيح، وللدور المسؤول، وتعيين من لديه الكفاءة ليست في الخبرات فقط، بل ايضا في إثبات الذات، والإضافة، وليس فقط أداء ما عليه، فالكل وقت الجد يفعل، لكن ليس الجميع منتج.

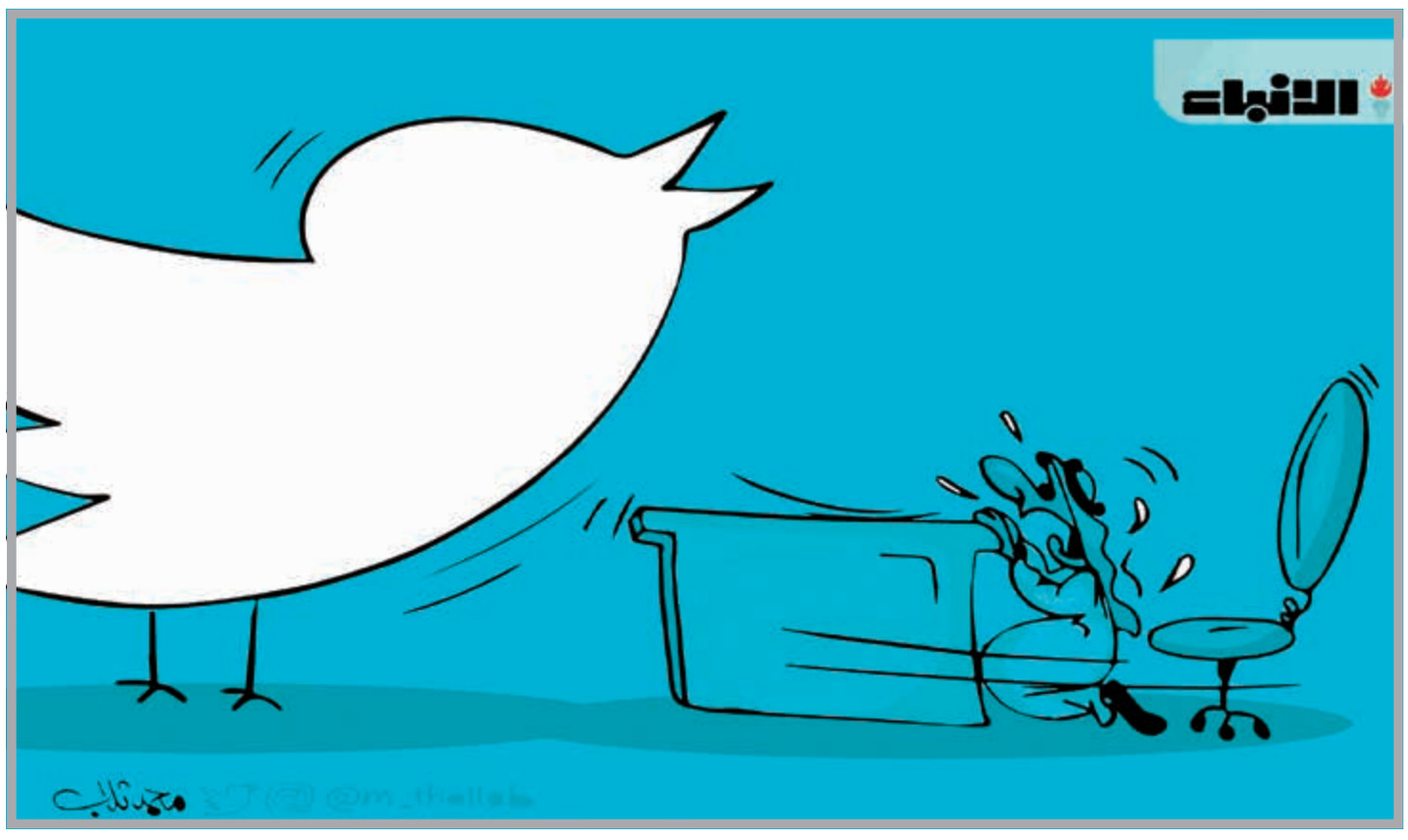

ألم وأمل

د.هند الشومر

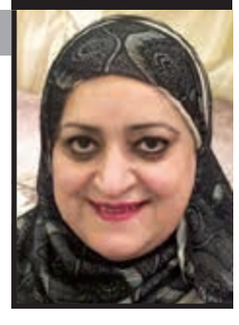

الصحة في تقرير التنافسية العالمية

لقد أشرت في أحد مقالاتي عن تقرير التنافسية العالمية الحديث الصادر عن منتدى دافوس 2017ـ2018 والذي أظهر تراجع ترتيب الكويت ليصبح 52 بدلا من 38 في التقرير السابق.
ومن بين 12 ركيزة تستخدم في تقييم التنافسية فإن الصحة والتعليم الابتدائي يمثلان الركيزة الرابعة ضمن مكونات التقييم إذ أنه في الصفحة رقم 171 وهي إحدى الصفحات المخصصة لمؤشرات الكويت بالتقرير فقد جاءت بعض المؤشرات عن الصحة ومن بينها معدل الإصابة بالملاريا ومعدل الإصابة بالدرن الرئوي ومعدل انتشار مرض الإيدز ومعدل وفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع، وكما توقعت فقد وجدت بالتقرير (NA) أمام بعض المؤشرات وهي الحيلة التي يضطر إليها ضابط الاتصال الوطني عندما لا يجد المعلومة المطلوبة أو عندما لا يجد وقتا أو رغبة في الحصول عليها من مصادرها.
ومن واقع خبرتي في إعداد التقارير الدولية كضابط اتصال وطني لأحد البرامج الصحية فإن (NA) تعني أن المعلومات غير متوافرة وهو ما يضعف التقرير وقد يكون أحد أسباب تراجع المؤشرات، أما وجود بعض الأرقام الأخرى ضمن مؤشرات الركيزة الرابعة (الصحة والتعليم الابتدائي) فأعتقد أنه كان من الأفضل أن تقوم اللجنة التي تم تكليفها بمهمة ضابط الاتصال الوطني بالكويت (لجنة التنافسية) بتحري الدقة في الأرقام والمعلومات المتعلقة بالصحة من مصادرها ومن التقارير الصحية الدولية.
وقد وردت لي عدة اتصالات وردود أفعال من قراء أعزاء تعليقا على المقال السابق الذي نشر يوم الإثنين (16 أكتوبر) وهذا التفاعل يعبر عن الوطنية والغيرة على سمعة الكويت في المحافل الدولية وأجمعت الآراء على ضرورة إعادة النظر في ضباط الاتصال الوطنيين الذين يقومون بتزويد المنظمات الدولية بتقارير عن النواحي المختلفة للتنمية في الكويت كما اتفقت الآراء على ضرورة التنسيق بين الوزارات المختلفة وتدقيق الأرقام والمؤشرات الوطنية قبل إرسالها للمنظمات الدولية تفاديا لما حدث بتقرير التنافسية العالمية الحديث والذي نتمنى ألا يتكرر تراجع الكويت بالترتيب كما جاء بهذا التقرير المؤلم للجميع، وفي حالة عجز الوزارات عن إعداد التقارير الدقيقة والصحيحة فعليها أن تفسح المجال لجمعيات النفع العام والتي تضم المتخصصين وذوي الخبرة والذين يعملون خارج أسوار الروتين الحكومي وينطلقون لما فيه مصلحة الوطن والمصلحة العامة.

الحرف 29

waha2waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

استجواب الشيوخ.. ووزراء التأزيم

مشكلتنا السياسية الغريبة أن كل حكومة يتم تشكيلها اثر حل لمجلس الأمة او استجواب، يتحدث النواب من أصحاب النفس المعارض يرفضون اعادة توزير «وزراء التأزيم» وهم الوزراء الذين استهدفتهم نيران المعارضة إما بالاستجواب أو التلويح بالاستجواب قبل حل مجلس الأمة او قبل استقالة الحكومة.
□ □ □
ولكن منذ ظهور مصطلح «وزراء التأزيم» منذ العام 2006، من هم وزراء التأزيم الذين أطلق عليهم هذا المصطلح؟!، سنجد أنه ليس من بينهم وزير واحد اتهم صراحة في أي من محاور الاستجوابات بذمته المالية في سرقة او تجاوز على المال العام او تنفيع او تجاوز على الحقوق الدستورية للمواطنين او انه تسبب في خطأ كارثي لا يغسل خطأه سوى رحيله بل سجنه أيضا، بل ان أغلب المحاور تدور في فلك الاستعراض السياسي، بطريقة خلق عرض اعلامي سياسي كبير من قضية صغيرة او تجاوز اداري حصل في عهد الوزير، انا هنا أتكلم منذ 2006 حتى الآن وليس قبلها.
□ □ □
سنلاحظ ان الوزراء الشيوخ او غيرهم المستهدفين بالاستجوابات ممن أطلق عليهم «وزراء مؤزمين» أو «وزراء تأزيم» هم وقتها كانوا يتبعون جناحا سياسيا معينا بعيدا عن خط نواب المعارضة، وهذا طبيعي جدا في المعادلة السياسية، ما يعني أن بعض استجواباتهم بأي شكل جاءت كانت إما استهدافا سياسيا للوزير أو استهدافا للجناح السياسي المقرب منه الوزير حتى وان لم يكن الوزير ينتمي له أصلا.
□ □ □
القصة وكما هو الواضح في بعض الاستجوابات يمكن رصده في طرق الاستهداف المسبق لأي وزير حتى قبل إعلان التشكيل.
□ □ □
هناك ولا شك استجوابات أصلحت وعدلت من مسار خاطئ، ولكن الاستجوابات الاخيرة لم تنبت سنبلة إصلاح واحدة كون محاورها أصلا انتقاء سياسيا لأخطاء شائعة في أي جهاز إداري حكومي، وبعض المحاور كان غير دستوري إما في قضية ليست من اختصاص الوزير او محور سابق لتولي الوزير.
□ □ □
صراحة، أتحدث عن استجوابي الشيخ سلمان الحمود والشيخ محمد العبدالله، فنتيجة استخدام الآلية الرقابية الأعلى لم تؤد لحل مشكلة، دستوريا على الأقل منطقيا لم يكن لهما اي داع ودون دخول في النوايا، علينا ان نحسب النتائج التي انتهى إليهما الاستجوابان، وبحسابات الربح والخسارة سياسيا وشعبيا سنجد انه لم ينتج عنهما أي شيء على ارض الواقع، لذا يحملان وبجدارة صيغة الاستجواب من اجل الاستجواب.
□ □ □
الاستجوابات بهذه الطريقة هدر لا مبرر له من وقت مجلس الأمة الذي هو وقتنا نحن المواطنين ممن ننتظر قوانين إصلاحية، وقوانين اقتصادية تساهم في بناء وإعمار البلد، بل وتعديلات قوانين حقيقية كمقترح خفض سن التقاعد الذي تم ترحيله إلى أجل غير مسمى بسبب استجواب دفعنا ثمنه من ساعتنا الدستورية، فهذا الشهر الأول من دور الانعقاد الحالي سيذهب دون التئام للمجلس.
□ □ □
ماذا استفدنا؟!.. لا شيء.
□ □ □
ليتنا لم نستفد شيئا فقط، لا، بل نحن خسرنا 30 يوما ديموقراطية مقابل هذه اللاشيء.